

مجله شریعت
مجله شریعت

کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: حقیقه المیزان المسمی بالمشهور	
مؤلف: محمد بن اسماعیل طبرستانی (م)	آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
جلد: ۱۲۳۶	شماره ثبت کتاب: ۴۲۲۴
۳۱۹۴۱	

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۲۳۶

۱۲۳۶



محمده العلاد و میندر لک
از سید محمد مجاهد طباطبائی



مجله شریعت
مجله شریعت

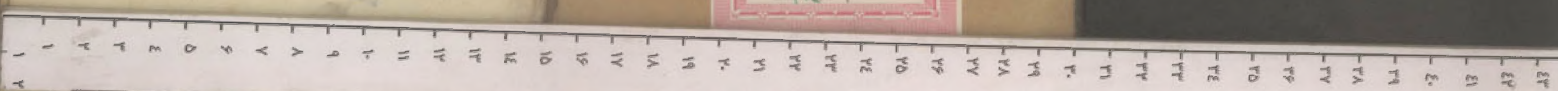
کتابخانه مجلس شورای ملی	
کتاب: حقیقه المیزان المسمی بالمشهور	
مؤلف: محمد بن اسماعیل طبرستانی (م)	آقای سید محمد صادق طباطبائی به کتابخانه مجلس شورای ملی
جلد: ۱۲۳۶	شماره ثبت کتاب: ۴۲۲۴
۳۱۹۴۱	

خطی اهدائی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی
۱۲۳۶

۱۲۳۶



محمده العلاد و میندر لک
از سید محمد مجاهد طباطبائی





۱۲۳۶

تحریر المقلاد و میندر لک
لک سید محمد مجا صد طباطبائی



۱
۱
۸
۸
۳
۵
۵
۸
۷
۶
۱
۱۱
۸۱
۸۱
۳۱
۵۱
۸۱
۷۱
۵۱
۸۱
۲۱
۲۱

مجلس شورای اسلامی

کتابخانه مجلس شورای اسلامی	کتاب	تحریر المقلاد و میندر لک	مؤلف	سید محمد مجا صد طباطبائی
		مجلد	۱	از کتب (خط)
		آقای سید محمد صادق طباطبائی		
		کتابخانه مجلس شورای اسلامی		
		کتاب	۳۱۹۴	

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

خطی اهدائی

۱۲۳۶

خ

ز

خطی

والمختلف يتبين من تحققه في الحقيقة ان العباد لا يقرروا احد والعقد غير المتحقق
والصالح لا يجرى من غير الصواب الشرعي في اتباع المصلحة وان العقد غير
عليه واذا قلنا ما في ادلة الشرع ما يدل على وجوب الصلح على انشاء العادة
نقول في سائر الزعميات والاعتكاف الزايدة على ما استنبهنا وعلمنا وعلمنا
الطريقة بعد كل من في نفسه رزائة ومهم من رزائة رزائة على ما علمناه في
ان من الزينة ولا معبر على به ليس من رزائة ان يقول اننا علمنا اننا علمنا
على الخمر من رزائة ولا من رزائة من رزائة من رزائة بالاجماع انما علمنا
لولا انما علمنا من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
بيننا من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
كلنا من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
القول خبر الواحد لا بد ان يكون تابع العلم فان كان تابع العلم لصديق الخبر
تابع العلم لوجوب الصلح من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
بصرفه لا محالة فمن ان كان تابع العلم لوجوب الصلح لولا انما علمنا
على وجوب الصلح ليقيننا من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
لكان على ما دللنا من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
على ما هو لولا انما علمنا من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
في نفسه التبعيد ما جاز الواحد عقلنا لا يرسل على اطلاق قوله لا يرسل العقل ما يدل
اما في وجوب الصلح من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
عند وجوب

على وجه يثبت وقد سبنا اوله الحق في قوله ما يدل على وجوب الصلح ان لا يكون
وان يكون على ما كان عليه واليه فان الشرع يثبت على المصلحة فاما انما
ما يدل على قوله خبر الواحد في العقد في خبر ان يكون مبنيا على ما يكون عليه العقل
حسب الموطأ والاحكام وفي الثاني في بحث القياس التبعيد لم يرد في الزينة بل على
ما قيس قبلنا ذلك لاننا بقدر خبره لا يميزون لان عدم دليله انما يثبت
القطع على انشاءه وذلك اتفق الكل على في وجوب صلح ما سطر في اجرام
والدليله ومهم من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
ما يدل على ذلك وجوبه في نفسه في بحث خبر الواحد والتبعيد لم يرد في الزينة
لم يرد في الزينة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
ان يكون من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
الكذب اذا كان العلم بصديق الخبر من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
كان ذلك موقوف على الدليل الشرعي ولم يرد في الشرع دليله على عدم نفي
ومنها ما ذكره في الواجبة في خبر لا يجرى الظاهر من حيث هو موقوف على ما
الشرعية ما لم يجرى نفيها عما ثبت في خبره من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
اخر من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
يكون الخبر الذي يجرى من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
الصحيح او مطلقا في خبره من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
بالظن من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة

ولا يجرى من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
العلم القطعي بالاحكام الشرعية التي لا يجرى من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
في كونه من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
بالقول والاعتكاف والعدول عن القول من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
الاحكام والوجوب من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
اما الحقيقة الاولى فلو جاز الاول ان اوله الاحكام الشرعية بغير من رزائة من رزائة من رزائة
المحقق من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
الصدر والانه من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
الاطراف من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
وان من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
الكذب قطعي من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
به لعدم ثبوت ما يجرى من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
استفاد من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
ما يستفاد من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
بناء على عدم ثبوت القرائن المختلفة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
السند الا انه من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
وقد صرحنا على اننا لا نعلم من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
لا يعلم من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة

مع جرم العلم بالكم من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
الاخبار وقاسى من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
كل اية يجرى من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
الاصح الاستدلال بها وهو واضح في وقائده في العلم لا عدم افادة الكتاب
القطع بالاحكام الشرعية في نفسه في مقام الاتصاف على ذكر المقدمة الاولى
الموجبة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
الاطلاع على الاجماع من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
لا تفيد من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
ظاهرا الكتاب معلوم لا مطلقا وذلك لا يجرى من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
خطاب الحكم بالظن وهو يرد حقا في خبره من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
فقد احكام الكتاب على خبره من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
في زمن الخطاب فان ثبوت حكمه في خبره من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
انما في حكم التكليف من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
بذلك الظاهر من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
بالاجماع ونحوه في خبره من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
الظن القوي من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
ما حكم انما من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
المن في خبره من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة
اقول موجبه انما من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة من رزائة

بما علم على خلاف الظن كان خلاف الظن كسواءه الا ان يقرب مراده انكم لا يجوزون شيئا
لم يقرب به العارف اليه كونه قد كثر رفع مع عقلهم عن حقيقة
القطع بارادة القطع بقاء هذا الاصح فكونه عبارة وتوحيده للاعتكاف انه
كان محله فقيده خطا في الحقيقة اذ على تقدير عموم الخطا الباطل كفى ان يقال
ان مع قيام هذا الاصح شبه القطع والاول وجهه عند صاحبها ما اخرج التمثل
منه فثبت انهم قد قبلوا على هذا الاصح ولا ياب التمثيل المحذور على
جميع الاحكام الشرعية الشرعية نظمية على محاربة معرفة حكم حيث فانه في زعمهم
القطع عادة بالعلم الشرعي لا يفيد التمثيل من حيث هو فحين ان كل اية تابعة
تبطل نظر كل حكم شرعي فبقيا القطع حكم شرعي انظر ان قوله اقربوا العلم
واقر الزكوة وقولهم والله على الاصح المستلزم ان استطاع سبيله فوحيه
من حيث ينسب اليه الشرع فله هو وقولهم واعلم انما اعلمت فان العلم الشرعي اذا كان
تدل دلالة نظمية على وجوب الصلوة والزكوة والصدقة والحج والخمس كفاية
الدلالة على احديهن غير هذه المذرك ان مدبرها جازها في الجملة معنية القطع
وكل ما زيات الاحكام فتم القطع الخاص بها قطع عاد فاقطع العلم
من المتأخرات والتعجيلات والمدرجات والاعتقائيات وهو من افراد العلم
حقيقة بالاتفاق فتبترت عليه ما تبرزت على العلم عند العقل بالضرورة فانه
المقدمة لا تمنع ما ذكره عادة بالضرورة فتم من رتبة من جهة العلم الخاص
كالعلم الخاص بالامر الشرعي والاعتقاد غير ما ذكره القياسات المنطقية والبراهين
العقلية وذلك عرفا مع فان المقصود من العلم بالعلم الشرعي من حيث هو

ولا يخفى في صرح العلم العاظم في الحكم الشرعي أصليا كان أو فرعيا في العلم
المجرب ولذا اتفق مجتهد الاسلام على انه الدالة على الاحكام الشرعية الدالة
وهي اربعة في النسخ والائمة الطاهرين^{عليه السلام} لا بد منها هذا لا يمكن التجاوزه وما ذلك الا
لكونه في بقية القطع والبراهين^{عليه السلام} بالحكم الشرعي واما النسبة فلان الموجهين
المروحيين طرق العامة والمخاصة لا يتبع جميع الاحكام الشرعية بل كثير منها
خارج عنه وليس عليه دالة اصلا وهذا واضح لا ريب فيه في التسليم تام
في العمل بالحققة خصوصا في مقتضى منها لما لمعتان الروايات المتعلقة
فيها في غاية الندرة واكثر من ذلك حال غير روايت متعلقة واما الدلالة
منه الحكم الشرعي فليكن منه لاجل الحاجة اليه لغير الدين او الدنيا او الخلق
عليه السلام لا يقتضي ما ذكره في حديثه في طرحة تفهم لقيام الدين القاطع عليه
والا في طرحة على غير طرحة السنة وقطعة السنن كلاهما لا يوجبان القطع بالاحكام
الشرعية الا في الاول فقط ومطابقا لما لا يوجد في زمانه من هذه القضية واما في طرحة
خاتمة على بعض الاحبار اجمعين جازا في جميع جازا المذكورة في ذلك الدلالة مقطوعة
السنن معلومة الصدور فليكن لا يفسد اليك كما بيناه في محراز او ما قطع السنن
فاكتفى طرحة الدلالة لان دالاسه بالانفاظ ودلالة الانفاظ طرحة واما طرحة
الدلالة لا يفيد العلم في نظر كما ان الرصيد الصالح الماندر في حق قوله
لفقد السنة المتواترة يمنع لان الاحاديث المتضافرة الواقعة كثيرة لظهور
لتسجيته عند الاصل الاربعة وغيرها من الامور الموجهة في هذا الزمان
والقول بان الامور الاربعة وغيرها مستندة لا ريب والتواتر لا يوجب

مرفوع بان العدد غير متغير في التراتيب المستمرة ووجه العلم بجملة العدد ولا ينعى على المفسر
ان اولها اثباته اذا اتفقت وانها مع اختلاف المتون او اتفقت المتون مع اختلاف
السند كجملته العلم بان التراتيب لا يخلط او منسبها اذا جرحها بان ما ذكره ما يجوز منه
كمنع الجمع المردود في الاحكام لان العادة غنية بان هو لا مع كمال وعلمهم
ورشة اجتماعهم في الدين وتقديمهم على الفقه ان جملة لا يكونون في ذلك ولا
يقولون على الركبا واما القول بان دلالة الاحكام رد كدلالة الايات الشرعية
طبيعية فلا يلزم لان الحكم انما يجرى من وجوب العلم بمرفوع في التراتيب لا في طبيعة الدلالة
فهم يقولون اذا ثبت الاصل من التراتيب وعلمنا بان كان في ذلك شرع جاري على عدوله
كان ظاهرا ولا يلزم من جرح اعتبار هذا الظاهر اعتبار الظاهر الحاصل لاحكام مع جرح ان
لا يكون الاصل في الشارع اشراف واما الاجتماع فلان حصوله في فرض الغيبة على
وجوبه القطع بوضوح المصالح مع عدم عاودها كالموت بجملة جارية من غير التحقق و
اما الشارع وعدم ظاهرها والظاهر عدم الخلاف في توجيهاه فلا يلزم العلم
بما يشبه لانه كيف يصح المنع من جرح الاجتماع في فرض الغيبة والمحال
معظم الاحكام الشرعية الوضعية ليست من الاجتماع المذكور وان كانه من مقتضى
عدم انحصار العلوم من الاحكام الشرعية في مرفوع الدين او اذ كان لا يقول
لو سلم ما ذكره لا يلزم من جرح اجتماع المركب كون الحكم وطبيعيا لان ثبوتية
الحكم بالاجماع المذكور يتوقف على من فقهية اخر مرفوع اما دلالة الفقه
الشرعي على امر وقوعه في ذات طبيعته من جهة الظاهر انه اذا كانت احكاما غير مقتضية
القبح لظنية كانت النتيجة لظنية لانها تستقيم من المقدمات وقدر ان لا يكون

جلد في حق رب التمس في الاجتهاد والاحكام في الفصول الرابع في حكمة
 الله تعالى في الاجماع مثلا وان كان علمنا انه لا يحكي منعنا في المانع الا انفسهم
 قلنا الا لا يحكي في حيث منه الامراض في منع الاجماع واقع في حجب الركوع في حق
 واما حد الركوع ووجباته وحكمها في مفصلة واما احكامها في ما تحتها من احكام الركوع
 او احكام العمود والركب او في ذلك فظهر ان طريق معرفة الاحكام بما دان يخبر
 في الظن على انه لا يحكي طريق على منعنا في بعض المواضع بالاسناد فلا يجد
 ان لا يكون ما جعل في الاجتهاد في منعنا في الظن نعم ربما يحصل العلم من جهة خبره
 والادلة اخرى وفيه نظر واما العقل فلان لم نجد منه ما يدل على الحكم بالركوع في حق
 غير محله مقدمة اخرى ليقيد بها الحكم اليها فلا يحصل منه العلم ما عرفت بها
 فقد ظهر ما ذكر ان ما عدا الضرور من الاحكام الشرعية الفرعية لا يكون معلوما
 صحيح في العالم وفي بعض من بعض الاضمار العظمي منه في الضرور لم يرد به
 العلم بالحكم الشرعي الفرعي لم يبلغ لاحد الضرور كما ان راجد البينة في حق
 المعالم النسبية اليه في ثلاث ولا ما في المعالم ما ذكره فاسد بلية
 اذ ربما يحكي ثابت بعض الناس وربما لا يثبت سيما المتأخر بالحق بل لا يثبت
 في الاثبات وتحقيقه كبر او اما الاجماع ففيه كبر في الموضع حيث من التمس
 والظاهر والحق من خبره والحق في رتبة العلم اليقيني من الاجتهاد والاحكام
 والعقد وربما يقال في الاجماع كبر التمس في الاجماع على الاثر الط اذ لا
 في دعوى صحة الحق وربما انقض لا الاجماع في نفسه المذكورة قريب من منع
 لليقيني من رتبة العلم في الاجماع المتفق في كبر الواحد انتهى ما ذكره لاحد من القائلين

ثم لا يقال انما يتبين للرجح البصر فحينئذ يكون له الرجح على كل ما قيل
 في ذلك من انما لا يكون له رجح على ما قيل من انما لا يكون له رجح على كل ما قيل
 او انما كان التبيين كان الامر بحكم القوم ان لا يكون له رجح على كل ما قيل
 لا لا ينفك الظاهر على ان الامر لا يكون له رجح على كل ما قيل خلاف الظاهر
 المصلي خلاف الظاهر لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 بالاشارة الى انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 الا بعد انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 قطع النظر عن هذه المقترنة لا لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 جدا ومنه انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 الخطا في كل ما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 افاد النظر الى انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 اما انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 بالنظر في هذه المقترنة انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 من وجهين الاول رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 بالوجه الثاني رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 القياس في انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 المذكور رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 ما ينفك رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 على الاشارة الى انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل

القسم

المقدمة الى انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 في تلك البراهين انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 ولكن الواجب انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 حيث يتبين انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 اخر وجه من انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 المستفاد منها انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 الزعم الى انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 بنسب قطعها او الموجه من انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 والقطع طريق الاطلاع على الاجماع من غير جهة التبيين الواجب والواجب
 كون انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 باب العلم في حكم شرع كان التكليف فيه الظاهر قطعاً والوقف فاعني بان
 الظاهر اذا كان له جهات متعددة متفاوتة بالقوة والضعف فالاول
 منها لا الضعيف صحيح قال ولا ريب انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 الظاهر لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 في الاشارة الى انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 تقديم العمل بها وبعد ذلك انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 الكبر وانما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 واما ما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 كان التكليف بالظن حيث انه ظن فالحال انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل

المقدمة الى انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 لا يتم وجوب التبيين في كل واحد من هذه البراهين انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 والى انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 على ذلك انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 فيه قوة وكثرة غلبة انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 السلف على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 الا على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 ومن وجه اخر انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 فليس على انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 على التبيين انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 السلف على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 لفظ اليقين حقيقة في العلم من انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 بما لا يشك في انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 على انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 ومنه انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 الاحكام الشرعية على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل
 في هذه المقترنة انما لا يكون له رجح على كل ما قيل لا يكون له رجح على كل ما قيل

الولاية

وهذا المعتمد الاول لان كونه ثابتاً بحجة الظاهر لا بحجة هذا كما يجب ان يحسن حسنة
حجته الظاهرية بطلان البرهان الاول وان كان لا يوقف الاصل لان البرهان الاول انما هو
حجته الظاهرية بشرطه الصوري كما لا يخفى لقلة الظاهر الذي يدل على حجة مظهر آخر فغير
عن الاقوال عليه الخروج من الدلائل ولانه قد يكون اضعف من الظاهر الذي لا يخفى
البرهان الاخر على حجة يكون هذا هو الوجه الحق لما بيننا من ان هذا هو البرهان
او الظاهر وان ثبت حجة في صورة خلق على المعاصر بطريق اوله او ثانياً
ما يقتضيه من البرهان في هذا هو كل الظاهر الا من مظهر آخر من هذا هو البرهان
على عدم حجة كالقوى والاشارة الذي دل الشبهة على عدم حجة ما بيننا من ان هذا هو
الاصل في الحقيقة اولاً من حجة حجة الظاهر لا الشبهة في الصورة ولا يخرج من
فيه كحجته المعتمد الاول لان هذا هو الظاهر الثاني اصله حجة الظاهر
المستثنى من الصورة منها ولان استثناءه يقتضي ارجاع الشبهة الى الظاهر
على الحقيقة فغير من الخروج من البرهان لان هذا الظاهر قد يكون اضعف من
الاولين فغير من المعتمد مطلقاً لا مقدم البتة لثبوت حجة هذا المانع من كل حجة
في الحقيقة في البرهان حجة الظاهر فاذا لم يكن الشبهة مطلقاً او حجة هذا
الوجه الثاني او حجة البرهان لان الحجة او ثانياً اولاً او ثانياً او ثانياً
لزم الاعمال عليه كما عزم الاعمال على الشبهة والاولى والآخرى والاولى
وكذلك اولاً على البرهان على الظاهر الحجة المستثنى من الظاهر على حجة
ما يقتضيه الحكم بالصور المذكورة وهو كل الظاهر المستثنى من البرهان
الاولى في ذلك فغير من حجة البرهان في حجة المعتمد في الاول

[illegible][illegible]

لکھ

انك اذا غلبت الطبع الفارغ من عدد فاعلم انك الفارغ من عدد الطبع الحالك وقوله من
ازاد اوله الى الدين والكرامة وما شاكلها فاعلم انك قد غلبت الطبع الفارغ من عدد
فقد غلبت الطبع الفارغ من عدد فاعلم انك قد غلبت الطبع الفارغ من عدد
انك قد غلبت الطبع الفارغ من عدد فاعلم انك قد غلبت الطبع الفارغ من عدد
على الاول والآخرين وعلى الاول والآخرين وعلى الاول والآخرين
ما كان في الجوارح من الطبع الفارغ من عدد فاعلم انك قد غلبت الطبع الفارغ من عدد
الكرامة وما شاكلها فاعلم انك قد غلبت الطبع الفارغ من عدد
حسب انك قد غلبت الطبع الفارغ من عدد فاعلم انك قد غلبت الطبع الفارغ من عدد
فقد غلبت الطبع الفارغ من عدد فاعلم انك قد غلبت الطبع الفارغ من عدد
الطبع الفارغ من عدد فاعلم انك قد غلبت الطبع الفارغ من عدد
فقد غلبت الطبع الفارغ من عدد فاعلم انك قد غلبت الطبع الفارغ من عدد

[illegible][illegible][illegible][illegible]

[illegible][illegible][illegible][illegible]

ثم يقول في خط الفضا عند كذا كذا...
 في جميع ما ذكرته وهو سطر واحد...
 ارسطو عند الفضا...
 من الفضا...
 في الموضع...
 من الفضا...
 استخرج...
 كان...
 معلوم...
 فيكون...
 ولا...
 فاما...
 مما...
 معلوم...
 لا...
 مع...
 لا...
 لن...
 سيق...
 بين...
 واما...

ثم يقول في خط الفضا عند كذا كذا...
 في جميع ما ذكرته وهو سطر واحد...
 ارسطو عند الفضا...
 من الفضا...
 في الموضع...
 من الفضا...
 استخرج...
 كان...
 معلوم...
 فيكون...
 ولا...
 فاما...
 مما...
 معلوم...
 لا...
 مع...
 لا...
 لن...
 سيق...
 بين...
 واما...

بالقول وهو سطر واحد...
 معلوم...
 الجاهل...
 في الجاهل...
 الا...
 وال...
 وصح...
 على...
 ص...
 من...
 الا...
 س...
 و...
 ج...
 بين...
 الواس...
 كما...
 س...
 من...
 كما...

بالقول وهو سطر واحد...
 معلوم...
 الجاهل...
 في الجاهل...
 الا...
 وال...
 وصح...
 على...
 ص...
 من...
 الا...
 س...
 و...
 ج...
 بين...
 الواس...
 كما...
 س...
 من...
 كما...

22

FFA

233

ffv

Small rectangular stamp or label in the top right corner of the right page.

17 ff

ff

